قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت

Measuring The Impact Of Exports On Economic Growth In Kuwait

د. علي سالم علي الحصينان

Ali Salem Ali Al-Hussainan

مدرس بمعهد البحوث والدراسات البيئية

جامعة مدينة السادات

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثاني

يناير ٢٠٢١م

رابط المجلة : **https://csj.journals.ekb.eg**

المستخلص

تهتم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء بإقامة علاقات اقتصادية بينها عن طريق التجارة الخارجية، وذلك في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، حيث تؤدي هذه العلاقات الاقتصادية الي انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، ومن ثم تؤثر علي جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة، وتساهم التجارة الخارجية بفضل المنافسة في خفض أسعار السلع والخدمات. هدف البحث الي تحليل هيكل صادرات الكويت، وتحليل العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي فيها،واعتمد البحث عليالمنهج الاستقرائى والاستنباطي، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات، وتم استخدام الأساليب الكميةلقياس العلاقة بين متغيرات البحث،وتم استخدام الإنحدار التدريجي، واستخدامت الصيغة اللوغاريتمية لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث. وتبين من البحث صحة الفرض البحثي بوجود علاقة طردية في مجملها بين الصادرات بكل أنواعها وبين النمو الاقتصادي في الكويت. وأوصي البحث بضرورة زيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير السلعية،وتركيز الجهود نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية والخدمية،وزيادة فاعلية المؤسسات المخصصة لتطوير وتنمية الصادرات، وضرورة الاستقرارالسياسيوالاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، الإنفتاح الاقتصادي، الإنفاق العام.

Abstract

The developed and developing countries alike are interested in establishing economic relations between them through foreign trade, in light of the policy of economic liberalization, as these economic relations lead to the transfer of technology and knowledge between countries, and then affect various aspects of economic development, and foreign trade contributes thanks to competition In reducing the prices of goods and services. The aim of the research was to analyze the structure of Kuwait's exports, and to analyze the relationship between exports and the economic growth therein, and the research was based on the inductive and deductive approach, and the analytical approach was used to analyze the data, and quantitative methods were used to measure the relationship between the research variables, and the gradual regression was used, and the logarithmic formula was used to estimate The relationship between research variables,The research revealed the validity of the research hypothesis that there is a positive relationship as a whole between exports of all kinds and the economic growth in Kuwait,The research recommended thenecessity of increasing attention to exports in general and non-commodity exports, and to focus efforts towards diversifying the economic base, especially the industrial and service base, and to increase the effectiveness of institutions dedicated to developing and developing exports, and the need for political and economic stability.

Key words: exports, imports, GDP, economic openness, public spending

١- مقدمة:

تهتم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء بإقامة علاقات اقتصادية بينها عن طريق التجارة الخارجية، وذلك في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، حيث تؤدي هذه العلاقات الاقتصادية الي انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، ومن ثم تؤثر علي جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة، وتساهم التجارة الخارجية بفضل المنافسة في خفض أسعار السلع والخدمات.

ومن هنا تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل التى تؤدى إلى تنمية اقتصايات الدول، فلا يمكن إنعاش أية دولة بدون تطور تجارتها الخارجية، بيد أن النظرية الاقتصادية فى مجال التجارة الخارجية تتجه صوب تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية فى إطارها الدولى، وحكومات الدول تسعى دائما الى تطوير صادراتها ودخول الأسواق العالمية، وقد اتخذت الحكومات سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية.

وتطرقت الأدبيات الاقتصادية بشكل كبير لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي وحقيقة أن التجارة الخارجية تفيد الدول عامة والنامية خاصة من خلال إتاحة إمكانية الرفع من مداخيلها من العملة الصعبة، زيادة على أن التوجه الخارجي يقود إلى كفاءة عالية في استخدام الموارد.

ويعد النمو الاقتصادى في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه، سواءا تلك المتقدمه منها أو النامية. إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية إقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمره في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، لأنه من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسين الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم. لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول؛ هذه الفجوة التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول وقدم وسائلها وأساليبها الإنتاجية، وأيضا في جانب أخر الى النمو السكاني الكبير الذى تعرفه من جهة أخرى. وأمام هذا الواقع المريض وضعف الإنتاج المحلي لجأت العديد من الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام وفي غالب الأحيان التركيز على عدد محدود منها بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة حاجيات سكانها المتزايدة؛ هذه الصادرات التي تعرف أسعارها تدهوراً كبيراً في السوق العالمي. فبالقدر الذي تلعبه الصادرات في تسريع النمو الاقتصادي، ترهن هذه الصادرات مصير العديد من الدول في حال عدم تنوعها واقتصارها على صادرات تقليدية وخلوها من الصادرات المصنعة. أمر يحتم على هذه الدول العمل وبسرعة على تنميه صادراتها وتنويعها والانتقال إلي تركيبة من الصادرات غير تقليدية(١).

٢- مشكلة البحث:

استخدم " Emery " في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في ٥٠ دولة وذلك للفترة ما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتباط

(١)ساميه سرحان، **آثر السياسة البينية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الكويتية**، رسالة ماجستير، (الكويت: جامعة فرحات عباس ، ٢٠١١)، ص ٤٣.

بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جدا بلغ ٨٢٪، كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل ٢,٥٪ يترتب عنها زيادة بمعدل ١٪ في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني(٢).

والكويت من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث تهيمن فيها المواد الأولية على النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعارها، وهو ما دفع هذه الدول إلي التفكير بمحاولة تنويع الصادرات، وخاصة الصادرات الصناعية والخدمية، في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

وعليه تتمثل مشكلة البحث، في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

"ما أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت؟".

٣- أهداف البحث:

يسعي البحث الي تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

أ- تحليل هيكل صادرات الكويت.

ب- تحليل العلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي في الكويت.

٤- أهمية البحث:

بعد اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية، أصبحت التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات لأي اقتصاد هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وعليه تأتى أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تعميق المعرفة فى موضوع التجارة الخارجية، فضلا عن أن ثورة المعلومات وعصر التقنيات الحديثة ستغير كثيراً فى خريطة التجارة الخارجية.

ومع تزايد حاجات السكان من السلع الإستهلاكية وعدم قدرة القطاع الإنتاجى المحلى على تأمينها تم اللجوء الى الإستيراد، فكانت العامل الأهم الذى حتم على الدول النامية ضرورة السير فى نهج إستراتيجية لتنمية الصادرات من خلال مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات.

وتلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دورا بارزا فى تطوير تجارة التصدير، سواءا من حيث الكم أو النوع، فهى ومن خلال سياستها الهادفة الى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين، وتوفير الهياكل الأساسية التى تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية، تسعى الى تنمية وتنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذى يؤدى الى استقرار مدخلاتها ونموها، لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الإقتصادى المحققة(٣).

(٢)محمود حسين وجدي، **نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي البلدان النامية**، (الاسكندرية: دار الجامعات ، ١٩٩٣)، ص ٩٢-٩٣.

(٣)عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩)، ص ٦٥.

٥- فروض البحث:

يقوم البحث علي اختبار صحة الفرضية التالية:

" يوجد أثر إيجابي للصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت".

٦- حدود البحث:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة محل هذا المقترح بالتطبيق على الكويت.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨.

٧- منهج البحث:

ارتكز منهج البحث على جانبين، هما:

الأول: استخدم الباحثالمنهج الاستقرائى الذى يتم من خلاله تناول الجانب النظري للبحث، وذلك بتناول المراجع العربية والأجنبية.

الثانى: الجانب التحليلي والتطبيقى: استخدام الباحثالمنهج التحليلي لتحليل البيانات، كما تم استخدام الأساليب الكميةلقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة،وتم استخداماالإنحدار التدريجي Stepwise Regression، وقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولتقدير المعلمات، وذلك باستخدام برنامج SPSS.

صياغة النموذج الرياضي:

$$G=a0+ a1X1+ a2x2+ a3X3+ a4x4+ a5x5+ a6x6+ a7x7$$

المتغير التابع:

(Gdp):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى.

المتغرات المستقلة:

(X1): اجمالي الصادرات.

(X2): اجمالي الواردات.

(X3): اجمالي (التكوين الرأسمالي).

(X4): الاستثمار الأجنبي المباشر.

(X5): الانفاق الحكومي.

(X6):سعر الصرف.

(X7): معدل التضخم.

(X8): درجة الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات+الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] X ١٠٠

٨- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال النقاط التالية:

- مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات.
- محاور استراتيجية تنمية الصادرات.
- أهم الاستراتيجيات التصديرية من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي.
- علاقة النمو الاقتصادى بالقطاع التصديري.
- دور التصدير في تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- تحليل أهمية الصادرات للاقتصاد الكويتي.
- قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت.

١- مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات:

حسب تقرير البنك الدولى للتنمية فى العالم، فإن معظم الدول منخفضة الدخل تنتهج إستراتيجية إحلال الواردات. أما الدول المرتفعة الدخل فهى تتجه نحو السوق العالمى وتنتهج إستراتيجية تنمية الصادرات. يتفق هذا التوزع مع التفسير الذى يشير الى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التنمية الإقتصادية، لكون أن الصادرات تمثل على المستوى الإقتصادى الكلى زيادة فى الطلب الكلى بشكل غير مباشر. لأن صناعات التصدير تعد منبعا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى الوطنى، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة.

ومن هذا المنطلق فإن مساهمة التجارة الخارجية فى عملية التنمية الإقتصادية وتسريعها يتحدد فى الأمد القصير بمدى إرتفاع مداخيل الصادرات ومعدل نموها، كما يتوقف أيضا على مدى الحاجة للإستيراد، لهذا السبب نجد العديد من الدول تعمل على تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية فى التصدير والصادرات التقليدية(٤).

وتوجد العديد من المفاهيم لاستراتيجية تنمية الصادرات، وأهمها:

المفهوم الأول: أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدى الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية(٥).

المفهوم الثاني:يعرفها كروجر Krouger 1981 " بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التى يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة "(٦).

وكما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية فى التجارة الخارجية ، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات فى شكل مساعدات نقدية أو اعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجى السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم فى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا، ممايؤهلها الى المنافسة بهذه الأسواق . فهذه الإستراتيجية تعمل على

---

(٤) مولاى عبدالقادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الكويت**، رسالة ماجستير، (جامعة الكويت: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٠-٢١ .

(٥)محمود حامد محمود عبدالرازق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦)، ص ٣٤ .

(٦) **المرجعالسابق**، ص ٣٤.

زيادة قدرة المنتج المحلى فى منافسة المنتجات الأجنبية فى الخارج. على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدرة المنتوج المحلى على منافسة نظيره الأجنبى فى الأسواق الداخلية(٧).

ولكن يجب وكشرط ضرورى لنجاح هذه الإستراتيجية تحفيز التوسع فى الاستثمار الإنتاجى بغرض التصدير، خاصة باعفاء السلع الوسيطية الداخلة فى إنتاج سلع التصدير من التعاريف الجمركية والضرائب المختلفة إضافة الى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير، وتأمين عمليات التصدير والمصدرين.

ومن المحتمل وبنسبة كبيرة أن يسهم تنويع الصادرات السلعية الى ارتفاع الصادرات وهذا بسبب أن الطلب الخارجى سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة داخلية وهو ما يكسب إقتصاد الدولة نوعا من الثبات فى مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات فى الأسواق الدولية.

ومن بين الظواهر الهامة التى ميزت العلاقات الإقتصادية الدولية فى النصف الثانى من القرن الماضى، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا والمسماه بالنمور الإقتصادية، والتى يتميز تطورها الإقتصادى باعتماده على التصنيع من أجل التصدير، فراحت هذه الدول تنافس وبشدة على غزو الأسواق العالمية. وبالبحث فى الأسباب التى ساعدت هذه الدول على الوصول الى مستويات التنمية المتسارعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو اتباع هذه الدول لاستراتيجية تتجه نحو التصدير وكان ذلك بمساعدة الاستقرار السياسى الذى عرفته هذه الدول، وتوافر القدر المناسب من رأس المال البشرى وكذا وجود وعى وثقافة راسخة لدى مواطنى هذه الدول حول ضرورة الإدخار، الإخلاص فى العمل، حب النظام، احترام السلطة، وكذا وجود علاقة وطيدة بين الدول والإقتصاد والبحث العلمى، تستهدف إرساء وتقوية قاعدة منالبحث والتطوير، ووضع استراتيجيات تعتمد على استخدم التكنولوجيا الرائدة والربط بين سياسات التصنيع، التكنولوجيا، والتجارة الخارجية.

٢- محاور استراتيجية تنمية الصادرات(٨):

تنطوى استراتيجية تنمية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور وأساسيات الاستراتيجية، والتى تعمل على تسهيل الوصول الى الأهداف المرجوة منها.

٢-١- محاور استراتيجية تنمية الصادرات:

بغية توضيح الإجراءات اللازمة التى ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات، لابد أولا من إبراز المحاور والمجالات الأساسية التى ينبغى التأثير والعمل عليا بغرض الوصول الى تنمية الصادرات. ويلاحظ هنا أنه ليس ثمة من نموذج موحد صالح للتنفيذ فى كامل الدول، بالنظر لاختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للدول. إن هذه المحاور التى تركز عليها استراتيجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة اليها في الآتى(٢):

(٧) أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلى**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٧)، ص ص ١٦٦ – ١٦٧ .
(٨)مصطفي بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الكويت: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الكويت: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم االقتصادية والتجارية، ٢٠١١)، ص ص ٩٠-٩٦.
(٢)**المرجع السابق**، ص ص ٢٤- ٢٥ .

أ- الإطار المؤسسى:

إذ ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلف وإيجاد مجموعة من المؤسسات التى تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التى تعترض العملية التصديرية، سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلى فى المحافل الدولية .. الخ.

ب- جودة المنتج:

تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التى ترتكز عليها استراتيجية تنمية الصادرات، ويتأتى ذلك من خلال أمرين إثنين، الأول يتمثل فى إقامة نظم فحص السلع التى يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، والأمر الثانى هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

ج – إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية:

تساهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز فى تحفيز الصادرات، من خلال الآتى:

التسهيلات التى تمنح للمصدرين سواءا فى المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع

خفض تكلفة تمويل الصادرات.

اعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير.

تمويل الاستثمارات الأجنبية فى الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى وتشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحيانا.

د- تأمين الصادرات:

يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

هـ- إنشاء المناطق الحرة والمناطق التصديرية:

والهدف من إنشاء هذه المناطق فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التى تحتاجها هذه الصناعات بأسعار

مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لايؤدى الى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

و – تشجيع الإستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير:

ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطية التى تدخل فى إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء والذى هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية.

ح – إصلاح القطاع المصرفى:

هنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعى، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع توفير الخدمات البنكيةلعملية التصدير.

٢-٢- أساسيات تنمية الصادرات فى الدول النامية:

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات فى الدول النامية جملة من الأساسيات، وتتمثل فى الآتى:

أ– تدخل الدول لتأدية دور واضح فى عملية التنمية:

يكون هذا التدخل لأمرين اثنين، الأول: يتمثل فى إزالة المعوقات التى تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الأنشطة التى سوف تزيد من الصادرات. والأمر الثانى فيكون بالتدخل لإزالة الإضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل وخاصة الصناعات البديلة للإستيراد(١)

ب- العمل على تنمية الصادرات كماً وكيفاً:

وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع فى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وزيادة قدرات الإنتاج فى المؤسسات التى تغذى السوق الداخلى خاصة بالإنتاج الصناعى، وخلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسى لصادرات البلد فى الأسواق الخارجية، وهنا تبرز ضرورة الربط بين الإنتاج المحلى والتصدير. ففتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هذه المنتجات، ويؤدى أيضا الى تشجيع التوسع فى برنامج التنمية الصناعية بالداخل. غير أن هذا الأمر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تركز أولا على المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية فى برنامجها الصناعى، مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية التى تتوفر عليها هذه الدول، والمنتجات كثيفة العمل، كالمنسوجات، المنتجات البلاستيكية، الأثاث(٢).

ج – العمل على تحقيق التوزيع الجغرافى للصادرات:

يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها وإعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجارى فيما بينها، بحيث تنخفض حدة المنافسة فى هذه الدول، ممايضمن تحرير علاقات التبادل التجارى من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها. على أن تنتقل هذه الدول فى مرحلة متقدمة من الإنتاج الى برنامج صناعى يركز على إنتاج وسائل التنمية،المتمثلة أساسا فى السلع الإنتاجية الأساسية كالآلات والمعدات والأجهزة الصناعية(٩).

٣- أهم الاستراتيجيات التصديرية من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي:

توجد العديد من الاستراتيجيات المحفزة للنمو الاقتصادي، ولكن توجد مجموعة من الاستراتيجات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصادرات، وأهمها:

---

(١)عبود زرقين وشوقي جبارى، **مشكلة إختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل**، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الأول حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية فى الكويت: الواقع والتحديات" ، (الكويت: جامعة حسيبة بن بو على، ١٦، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢) سميرةبوالعام، **أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية – حالة الكويت**، رسالة ماجستير، (جامعة الكويت: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠١)، ص ص ٩٥ – ٩٦ .

(٩) **المرجعالسابق**، ص ٩٦ .

٣-١- إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات:

أ- مفهوم إحلال الواردات(١٠):

على الرغم من كثرة استخدام هذا الاصطلاح في الفكر الاقتصادي، فإن معناه لا يزال يحيط به قدر من الغموض، وقد حاول كثير من الاقتصاديين مثل ونستون جوردون و هنرى بروتون وضع تعريف لمفهوم إحلال الواردات على أنه: أن ننتج محلياً ما كنا نستورده من قبل، أو أن ننتج محلياً ما يلزم استيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج. ومغزى هذه الإستراتيجية هو وقف السوق المحلية على الصناعات المحلية بهدف توفير الحماية الكاملة لها، أو فرض تعريفات جمركية مرتفعة على البدائل المستوردة، بهدف خلق هيكل حمائي تستظل به الصناعات المحلية، أو تطبيق قيود الاستيراد المختلفة التي تحول دون تدفق السلع المماثلة حتى لا تنافس السلع الوطنية في السوق المحلية.

وفي الجانب الآخر يرى تشينرى أن عملية إحلال الواردات لا تتم إلا إذا كان هناك تغير في المزايا النسبية لخدمات عناصر الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي، فهو يركز على جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تعريف إحلال الواردات. وهو بذلك لا يهتم كثيراً بفرض أن التغيرات في هيكل الطلب تعد أحد الأسباب الرئيسية للنمو الصناعي. وبالتالي يرى تشينرى أن جوهر عملية الواردات هو تخفيض نصيب المنتجات المصنوعة من الواردات، نتيجة للتغير في عرض الصناعات المحلية.

وفى الجانب الآخر يرى تشينرى أن عملية إحلال الواردات لا تتم إلا إذا كان هناك تغير في المزايا النسبية لخدمات عناصر الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي، فهو يركز على جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تعريف إحلال الواردات. وهو بذلك لا يهتم كثيراً بفرض أن التغيرات في هيكل الطلب تعد أحد الأسباب الرئيسية للنمو الصناعي. وبالتالي يرى تشينرى أن جوهر عملية إحلال الواردات هو تخفيض نصيب المنتجات المصنوعة من الواردات، نتيجة للتغير في عرض الصناعات المحلية.

ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة مفاهيم، وهى(١١):

الأول:إحلال الإنتاج المحلى محل سلع معينة مستوردة.

الثاني: إحداث تغيرات في نمط الاستهلاك المحلى تؤدى إلى الابتعاد عن بعض السلع المستوردة.

الثالث: انخفاض نصيب السلع الصناعية من جملة الواردات.

ب- دوافع (أسباب) إحلال الواردات:

والواقع أن دوافع ومبررات اعتناق هذه الإستراتيجية تتفاوت من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى، رغم وحدة الأسس التى تقوم عليها.

ج- قياس مساهمة إحلال الواردات في النمو الصناعى:

حاول تشينرى قياس العوامل المسئولة عن زيادة الإنتاج الصناعي باستخدام نموذجه الرياضي،

(10)Meier Gerald and D. Seers (ed.s) ," **Pioneers Development** ", Oxford University Press,1994,P.87.

(١١)عبد الحميد محبوب، **مجلة الاقتصاد الإسلامى، عدد ١٠٧** ، مايو ١٩٩٠ ، بنك دبى الاسلامي، ص ٨٠.

والذى فضله كثير من الاقتصاديين مثل تسيفن لويس في تطبيقه على هالات بعض الدول النامية، وبصورة خاصة دول جنوب شرق آسيا، كالهند وباكستان . كما استخدم هذا النموذج أيضاً بواسطة منظمة التعاون والتنمية الأوربية لدراسة أنماط التصنيع والتجارة لبعض الدول النامية، مثل الفلبين وسيلان وغيرها من الدول .

ويفترض تشينرى أن هناك ثلاثةعوامل مسئولة عن تطوير الإنتاج الصناعى لدولة ما، هى(١٢):

زيادة الطلب المحلى، وذلك على أساس افتراض ثبات نسبة الواردات إلى العرض الكلى.

الزيادة في الطلب الخارجي (الصادرات).

نقص نسبة الواردات إلى الطلب الكلى، وهو المعامل المعروف بنسبة الإحلال محل الواردات.

٣-٢- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير(١٣):

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها هو التوجه للسوق الخارجي، لا السوق الداخلي. ومن هنا فإن العنصر الحاكم لنجاحها هو مدى توفر الطلب الخارجي، ذلك أن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمور تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجي.

وغنى عن البيان أن إستراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات لا تلبث أن تفقد وجاهتها بإمعان المجتمع في التنمية الاقتصادية، وحيث يتم تشبع السوق الداخلي بالإنتاج المحلي، وذلك في الحدود التي تسمح بها الميزة النسبية للدولة بصدد كافة مكونات الواردات. وهنا تظهر عقبة ضيق نطاق السوق من جديد. ويصبح الاتجاه للخارج أمراً لا مفر منه إذا ما أريد لجهود التنمية الاستمرار والتقدم المطرد. ومن هنا، فإن عدداً من الدول المتخلفة يتبنى الآن ما يسمى بإستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. وهناك من يدعو الآن إلى ما يسمى بالتصدير الذي يقود النمو. والواقع أن هذا النمط التصنيعي، الذي توجد له الآن نماذج واضحة في بعض بلاد جنوب شرق آسيا (مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة) يتم الترويج له الآن من قبل عدد كبير من الاقتصاديين في المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، على أساس أنه النمط الذي يتسنى للدول المتخلفة من خلاله التغلب على مشاكل العجز المزمن في موازين المدفوعات، ودعم قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية لا تمانع في الوقت الراهن من المشاركة في دعم هذا النوع من التصنيع. بل إنها تبدى استعدادها لكي تتخلى عن بعض الصناعات التحويلية حتى تتخصص فيها الدول المتخلفة. وبالذات هذه الصناعات التي تتميز بالآتى:

تحتاج إلى عمالة كثيفة.

إنها ملوثة للبيئة.

إنها تستهلك قدراً كبيراً من الطاقة.

---

(١٢)وافي الحليس، **المنهج الاقتصادى فى التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام**، (الرياض:المؤلف، الطبعة٢، ١٩٩٠)، ص ٩٩.

(١٣)عمرو محى الدين، **التخلف والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٧)، ص ٧٢.

وأخذت بهذه الاستراتيجية معظم الدول النامية منذ بداية الستينات وتخلى الكثير عنها في منتصف السبعينات وفي وقتنا الحاضر.

ويقصد بإحلال الواردات أن تنتج محلياً ما كنا نستورد من قبل أو ننتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لم لم نقم بهذا الإنتاج ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلى للصناعة التى تحل محل الواردات، والسبيل لذلك هو توفير الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التى يراد إحلالها بالانتاج المحلى مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى مثل القيود الكمية.

ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نبغي إحلالها بالإنتاج المحلى أمران(١٤):

الأول: أن المنتج المحلى يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية.

الثاني: أنه بفرض هذه القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالى ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء هذه الصناعات التى تقوم بإنتاج هذه السلعة التى كان يتم استيرادها من قبل. وقد ذكرت عدة حجج تبرر الأخذ بإستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات، ومنها:

تخفيف العجز في ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الأجنبي القادرة على الاستخدام الأمثل.

انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية ذلك أن تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية سوف يترتب عليه تحرير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيرادها من قبل وتستخدم هذه الموارد المحررة في استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية الأخرى اللازمة لرفع معدل الاستثمار في القطاع الصناعي بل وفي جملة الاقتصاد القومي.

ووجهت انتقادات لهذه الإستراتيجية يمكن إجمالها في العناصر التالية(١٥):

أن هيكل الحماية الذى تستند إليه سياسة إحلال الواردات يؤدى إلى تحيز واضح تجاه صناعات التصدير وإلى التصنيع في المراحل الأولى للتنمية (أى الصناعات الثقيلة والمتوسطة).

أن مراحل التطورات التى تظهر في المرحلة الأولى تخلق ظروف تجعل من الصعب الانتقال إلى المرحلة الثانية وهى الإتجاه نحو التصدير أو إنشاء الصناعات الثقيلة والوسيطة حيث يتزايد اعتماد الاقتصاد القومى على الواردات.

يجعل القدرة الاستيعابية للإقتصاد القومى بالنسبة للعمالة في القطاع الصناعى ضعيفة مما

يترتب عليه عدم مساهمة القطاع الصناعى في حل مشكلة البطالة في الدول النامية.

يتضمن خطورة احتمال زيادة مستوى الاستهلاك وبالتالى انخفاض معدل الادخار عما كان مخططاً له بسبب تشجيع قيام الصناعات الاستهلاكية محلياً.

---

(14)Papanck, Gustav F.," **Economic Development Theory**" , in Michael Todaro (editor), The Struggle for Economic Development , 1993. Longman Ins, New York, P.P.17-26.
(15)Taylor, Lance," **Structuralism Macroeconomics**", Basic .Inc ., New York, 1993,p.36.

أنها أدت لإهمال الزراعة في الدول النامية مما جعل هذه الدول بعد فترة من التصنيع تعانى من مشكلات تتعلق بالأمن الغذائي وقد تصل واردات الغذاء إلى ٣٠٪ من إجمالى الواردات.

ولقد أدى فشل استراتيجية إحلال الواردات في معظم الدول النامية إلى تبنى استراتيجية جديدة تقوم على تشجيع الصادرات فما هو مضمون تلك الاستراتيجية الجديدة ؟.

٣-٣- استراتيجية تشجيع الصادرات(١٦):

يمكن تعريف الصناعات التصديرية بأنها تلك الصناعات التى تعمل بصفة رئيسية من أجل تصريف منتجاتها للأسواق الخارجية.

وإذا كانت سياسة تنمية الصناعات الإحلالية ملائمة خلال المراحل الأولى للتنمية إلا أنه في المدى الطويل نجد عدم صلاحيتها، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تنمية الصناعات التصديرية.

- دوافع استراتيجية تشجيع الصادرات:

ويمكن القول أن دوافع قيام الصناعات التصديرية مستمدة من الآثار السلبية للصناعات الإحلالية

وعلى رأسها تلك الآثار التى تحد من قدرة المجتمع على الإسراع بعملية التنمية الصناعية، هى(١٧):

أ- الزيادة في الواردات: إن الاستمرار في إعطاء دفعة قوية للصناعات الإحلالية يترتب عليه وصول هذه الصناعات إلى مرحلة تناقص ثم انعدام العائد من العملات الأجنبية وعلى ذلك فإنه في غياب الصناعات التصديرية يصبح المجتمع غير قادر على توفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة الزيادة المضطردة في الواردات الرأسمالية والسلع المصنعة وواردات المواد الغذائية.

ب- فتح أسواق جديدة: يؤدى إلى تخطى عقبة ضيق السوق التي تحول دون تنمية الصناعة أو تمنع حتى قيامها في الأساس.

ج- يؤدى التصنيع للتصدير: إلى تعريض الصناعة المحلية للمنافسة العالمية وبالتالي إجبارها على العمل للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية والارتفاع بمستوى نوعية السلعة المنتجة ويترتب على ذلك أن تقيم الصناعة نوع من الحماية الذاتية ضد انخفاض الكفاءة الإنتاجية والممارسات الإحتكارية التى تتعرض لها الصناعة التى تنشأ في سوق محلى صغير وفي ظل حماية كبيرة بجعل الصناعات الاحلالية تطرد الصناعات التصديرية.

د- أعباء خدمة الدين الخارجى: من الملاحظ أن مشكلة المديونية الخارجية قد تفاقمت حدتها في معظم البلدان النامية خاصة تلك التي اعتمدت على صناعات إحلال الواردات وعدم تشجيع الصادرات، وقد ترتب على ذلك عدة مشكلات نذكر، منها الآتى(١٨):

([16])Porter M. 2003 b., **Competitivenessand Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003**. Harvard Business School,p.33.

([17])Perkins, D.H. et al, "**Economics of Development**", 5 th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001,p.56.

([18])Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1997,p.55.

زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي خلال السنوات السابقة الذى بدأ يشكل عائق للتنمية الصناعية بسبب الآتى:

ثقل عبء الدين الخارجي بالنسبة لغالبية الدول النامية.

أن متوسط معدل الزيادة في سداد الديون الخارجية يفوق متوسط معدل نمو الصادرات في هذه الدول.

أن نمو الصادرات بمعدل يقل عن معدل نمو الواردات هذا بالإضافة إلى الزيادة في معدل نمو سداد الدين الخارجى لقدرة هذا البلد على تغطية الواردات من خلال الصادرات كما أنه يعنى دخول هذه الدول في مرحلة الاقتراض لسداد أعباء الدين الخارجى.

ه-الاستفادة من المزايا النسبية للموارد المتاحة بالدول المتخلفة:

حيث تقوم هذه الدول بتصدير المواد الأولية بعد إجراء العمليات التحويلية عليها، بدلاً من تصديرها كمواد خام. والمثال الواضح على ذلك مجموعة الدول النفطية التي دخلت في مجال الصناعات البتروكيماوية، بدلاً من قيامها بتصدير النفط كمادة خام.

و- زيادة الموارد من النقد الأجنبي لتحسين وضع ميزان المدفوعات:

وميزان المديونية والدائنية للدول المتخلفة، حيث كان السبب الرئيس لانتهاج الدول المتخلفة هذه الإستراتيجية هو انخفاض عائداتها من النقد الأجنبي، وضآلة معونات التنمية التي تقدمها لها الدول المتقدمة.

ز- زيادة المقدرة التنافسية للدول المتخلفة في السوق العالمية:

نتيجة تحسين جودة المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، وهو ما يسمح بزيادة درجة التركز والتخصص وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية، أو وفورات الحجم الكبير. فيتحسن بذلك مستوى جودة

المنتجات وتتحقق الكفاءة الاقتصادية للصناعات.

ح- ضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد:

يوجه جزء كبير من الدخل نحو استهلاك المواد الغذائية والسلع والخدمات الضرورية ويتمثل ضيق السوق بصورة واضحة بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة.

٣-٤- استراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات:

يرى بعض الاقتصاديين إمكانية الجمع بين سياسة إحلال الواردات وترويج. بل أن هذه الخلطة يمكن أن تتحول إلى إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلاقى السلبيات الكامنة في كل منهما على حدة. ويسود هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في جنوب وشرق آسيا وأوروبا الشرقية. ومفاده في أن حل مأزق التصنيع في الدول المتخلفة له محوران، هما:

الأول: إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات الآثار العميقة على الاقتصاد القومي، بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.

الثاني: المضي في سياسة إحلال الواردات، بحيث يمكن أن يتطور المنهج في مرحلة تالية إلى التصدير. وهو ما حدث فعلاً في نموذج الاقتصاد الياباني الذي لا يعد نموذجاً تقليدياً لترويج الصادرات،

حيث كانت اليابان تستورد السلع والمنتجات الصناعية من الدول الغربية، ثم بدأت في انتهاج سياسة إحلال الواردات بالمنتجات الوطنية. وبعد أن أصبحت منتجاتها على درجة كفاءة عالية من الجودة بدأت في مرحلة ترويج الصادرات، وذلك لمواجهة النفقات الخاصة باستيراد المواد الخام والطاقة، لأنها تشتهر بفقر مواردها الطبيعية. ويطلق على النمط الياباني للتنمية الاقتصادية اصطلاح نمط الأوز الطائر ، والواقع أن إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير لا تتعارض مع إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، بل على العكس، حيث يمكن للإستراتيجية الأولى أن تساهم في حل بعض المشاكل المترتبة على انتهاج الثانية، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، وتوسيع نطاق السوق بالتالي أمام الصناعات المحلية، وزيادة النشاط في مجال الابتكارات والتجديدات الفنية، لضمان ميزة تنافسية عالية لهذه المنتجات في الأسواق العالمية، الأمر الذي يساعد على تطويرها ورفع مستوى كفاءتها.

وقد يظهر ثمة تعارض بين إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير خلال المراحل الأولى المبكرة للتصنيع، نظراً لتركز الاهتمام على تطوير الصناعات الناشئة وتوفير درجة حماية مناسبة لها في مراحل التصنيع المبكرة ، إلا أنه من الممكن التغلب على مثل هذه الأوضاع عندما تصل صناعات الإحلال محل الواردات إلى مرحلة تغطى فيها الطلب المحلي، حيث يمكن في هذه المرحلة التحول بها إلى صناعات موجهة نحو التصدير للخارج، وذلك من خلال تخفيف درجة الحماية وتقديم الدعم لها، لزيادة قوتها التنافسية الدولية وإمكان كسب أسواق خارجية. ويتيح هذا التحول توفير مزيد من الدوافع لتطوير هذه الصناعات ورفع كفاءتها الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يساعد في نفس الوقت على حل بعض المشاكل التي يمكن أن تترتب على الاستمرار في اتباع نمط التصنيع للإحلال محل الواردات، وعندما تتحقق درجة مناسبة من قوة المنافسة لهذه الصناعات فإنه يجب تخفيف الدعم المقدم لها بشكل تدريجي، حيث تتوفر لها عند هذا الحد قوة الدفع الذاتية لتطوير ورفع الكفاءة، للمحافظة على الأسواق العالمية المتاحة. في حين أن استمرار الدعم قد يخفض من هذه الكفاءة. وفي هذه المرحلة لا تكون لإستراتيجية التصنيع للسوق المحلي تلك الأهمية الكبرى، حيث يمكن لصناعات الإحلال محل الواردات أن تتواجد جنباً إلى جنب مع صناعات التصدير.

والواقع أننا لا نؤيد الآراء التى ترى باتباع إحدى الاستراتيجيتين كبديل تام عن الأخرى. فاتنمية الصناعية يمكن أن تتم بمزيج من الإستراتيجيتين بحيث يظل القطاع الخارجى يلعب دوره الهام في التنمية ولكن دوره يكون مكملاً للجهد المحلى. وأنه من غير المتصور ومن غير العملي إمكانية إتباع كافة السلع المستوردة محلياً بحيث نفرط في استخدام استراتيجية الإحلال محل الواردات أن ذلك يعنى عدم الالتفات لمبدأ الميزة النسبية.

ومن المناسب اختيار القطاعات التى تنطبق عليها استراتيجية احلال الواردات، والقطاعات التى ستعتبر قطاعات تصديرية سواء كانت تنتج منتجات زراعية أو تنتج منتجات صناعية ويجب أن يحدث تكامل وتنسيق بين الاستراتيجيتين في إطار خطة قومية، وهذا التكامل والتنسيق بين الإستراتيجيتين في إطار خطة قومية شاملة تراعي ظروف الدولة وتحقق أهدافها.

٤- علاقة النمو الاقتصادى بالقطاع التصديري:

٤-١- العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات:

إن أقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان (Dnisrobortsoine) في مقال نشرها عام ١٩٤٠ ، وبعده حاول نوركسيه(Nourqosie) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الأقطار

المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت عديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلى ، ويثبت أن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى رفع معدل النمو(١٩).

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي(٢٠).

وركزت الكثير من الأدبيات الإقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي، فالنظرية الإقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تقيق الرفاه الإقتصادى للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية. وعبر التاريخ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من دول العالم تسارعاً في معدلات نموها الاقتصادى، وانعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير وعصرية كافة البنى والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية. وما من شك أن ثمة أسباباً وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية، فمنها ما يرجع إلى تحديث مكائن الإنتاج وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في العملية الإنتاجية والتوسع في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية. ومنها ما ارتبط بتوسع في الموارد الطبيعية، كنتيجة للإكتشافات الجديدة (النفط المعادن النفيسة،...ألخ) مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للدول النامية.

٤-٢- أثر مضاعف الصادرات علي النمو الاقتصادي (اجمالي الدخل المحلي):

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة ، فهى بذلك تعد حقناً داخل التدفق الأدائي للدخل المحلي ، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلى وهو ما يؤدى إلى زيادة حجم الدخل الكلى عن طريق المضاعف(٢١).

ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات الرياضية التالية(٢٢):

إذا إفترضنا أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج وبإهمالنا لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة.

$$Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots..(1)$$

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث Y : الناتج المحلى الإجمالى؛ C : الاستهلاك النهائي؛ I : الإستثمار ؛ S : الإدخار.

من المعادلة (1) و (2) نجد أن:

$$S = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

فإذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجى، تصبح المعادلة على الشكل التالى:

---

(١٩)**المرجع السابق**، ص٤٤.

(٢٠) خالد بن جلول،**مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢١) بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠٠٣)، ص ٨٩.

(٢٢) سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير**، (جامعة الكويت: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣ – ١٤.

$Y + M = C + I + X$ .....(4)

بحيث :M : الواردات و X : الصادرات.

وحيث أن :$Y= C + S$ تكون المعادلة (4) كما يلي:

$C + S + M = C + I + X$ .....(5)

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على:

$S + M = I + X$ (6)

ومن المعادلة (6) نخلص إلى أن الصادرات لها نفس أثر الإستثمار، كما أن للواردات آثاراً مماثلة للإدخار، فهى لا تساهم فقط في تحسن الإقتصاد المحلى بل واقتصاد العالم الخارجى.

وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X$..... (7)

وفي النهاية فإن مضاعف التجارة الخارجية، هو عبارة عن: $\frac{1}{S+m}$

ويفيد بأن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي الي زيادة أكبر في حجم الناتج المحلي، ويكون أثر المضاعف كبيراً علي كلما قلت الميول الحدية للادخار وللاستيراد.

٥- دور التصدير في تدفق الاستثمارات الأجنبية:

التصدير هو العملية المكملة للعملية الإنتاجية، فبدون التصدير يظل الإنتاج المحلي عاجزاً عن النفاذ للأسواق الخارجية ومن ثم عدم تمكنه من تحقيق الزيادة المرجوة في الدخل القومي. وتعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات قضية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها زيادة معدلات نمو اقتصادها وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقات الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللازمة لمواطنيها واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل. كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل الحاكمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي، وتدعيم الاحتياطات الخارجية للدولة، كما يؤدي التصدير إلى توفير العملات الحرة للدولة مما يقلل من آثار تمويل الاستيراد سواء لمستلزمات الإنتاج أو السلع تامة الصنع(٢٣).

أما عن أهمية التصدير للقطاعات الإنتاجية فإنه يمكنها من الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة لديها، كما يساعدها على تصريف منتجاتها خاصة في حالة الإنتاج الكبير الذي يزيد عن حاجة السوق المحلية، ويزيد التصدير من فرص الربحية للمشروعات القائمة، وبالتالي يزيد من احتمالات توسعها وتحسين كفاءتها الإنتاجية، كما أن توفير عوائد التصدير تسمح لهذه المشروعات باستيراد ما يلزمها من آلات وخامات، ويمكنها كذلك من الحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتطوير العملية

(٢٣)**المرجع السابق، ١٥٣.**

الإنتاجية خاصة في ظل المنافسة الدائمة التي تواجهها المنتجات المصدرة مما يحفز المصدرين لتحسين منتجاتهم ويمكنهم من اكتساب خبرات في التجارة الخارجية(٢٤).

وأشارت دراسة بوجود رأيين حول أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي بعض الدول العربية، هما(٢٥):

الرأي الأول: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات، والمنطلق في ذلك يقوم على أن الشركات متعددة الجنسية تسهم بدوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية، وهناك أسباب ودوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات في البلدان النامية، ويتضح أن هناك قبولاً متزايداً على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تتبني إستراتجية التوجه التصديري، وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية بالإضافة إلى قيامها بتسويق المنتجات في الأسواق العالمية.

الرأي الثاني: أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرتكز هذا الرأي على أن الصادرات تعد القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه في القطاع الإنتاجي الذي يكون العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى. ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي.

ومن بين الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات تستطيع الدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، كما تستطيع هذه الدول النامية من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية. وبالتالي فإن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

وبذلك فإن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم التخصص وإلى زيادة الإنتاج وإلي فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. وكذلك إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية وذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. بالإضافة إلى ذلك أن زيادة الصادرات تسهم وبفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية(٢٦).

---

(٢٤)مطهر عبد الملك، **الاتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، (القاهرة: دار الكتب القانونية،٢٠٠٦)، ص ١٦٢.

(٢٥)عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها علي النمو الاقتصادي في الكويت**، رسالة ماجستير، (الكويت: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٣)، ص ص ٣٣-٣٥.

(٢٦)**المرجع السابق**، ص ٣٦.

٦- تحليل الأهمية النسبية للصادرات في الكويت:

٦-١- الأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي الناتج في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي: أن الصادرات تمثل أهمية كبيرة بالنسبية لإجمالي الناتج المحلي، فنسبتها الي الناتج المحلي تتراوح من (٤٤,٦٪-٧٤,٧٪).

جدول (١):الأهمية النسبية للصادرات إلي إجمالي الناتج المحلي في الكويت

السنة	الناتج المحلي مليار$	الصادرات مليار دولار	نسبة الصادرات من الناتج المحلي%
٢٠٠٠	٣٧,٧	٢١,٣	٥٦,٥
٢٠٠١	٣٤,٩	١٧,٩	٥١,٣
٢٠٠٢	٣٨,١	١٧,٠	٤٤,٦
٢٠٠٣	٤٧,٩	٢٤,٩	٥٢,٠
٢٠٠٤	٥٩,٤	٣٣,٨	٥٦,٩
٢٠٠٥	٨٠,٨	٥١,٧	٦٤,٠
٢٠٠٦	١٠١,٥	٦٦,٦	٦٥,٦
٢٠٠٧	١١٤,٦	٧٢,٧	٦٣,٤
٢٠٠٨	١٤٧,٤	٩٨,٤	٦٦,٨
٢٠٠٩	١٠٦,٠	٦٣,٠	٥٩,٤
٢٠١٠	١١٥,٤	٧٧,٠	٦٦,٧
٢٠١١	١٥٤,٠	١١٢,٨	٧٣,٢
٢٠١٢	١٧٤,١	١٣٠,١	٧٤,٧
٢٠١٣	١٧٤,٢	١٢٣,٤	٧٠,٨
٢٠١٤	١٦٢,٦	١١١,٤	٦٨,٥
٢٠١٥	١١٤,٦	٦١,٦	٥٣,٨
٢٠١٦	١٠٩,٤	٥٢,١	٤٧,٦
٢٠١٧	١٢٠,٧	٦١,٨	٥١,٢
٢٠١٨	١٤٠,٦	٧٩,٨	٥٦,٨
متوسط	١٠٧,٠	٦٧,٢	٦٠,٢
الحد الادنى	٣٤,٩	١٧,٠	٤٤,٦
الحد الأقصي	١٧٤,٢	١٣٠,١	٧٤,٧

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٦-٢- الأهمية النسبية للصادرات السلعية إلي إجمالي الصادرات في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي: أن الصادرات السلعية تشكل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات بنسبة تتراوح من (٨٣٪%-٩٣,٣٪)، ويرجع ذلك إلي أن الكويت تعتمد في صادراتها علي سلعة النفط الخام والغاز الطبيعي، كما سيتضح فيما بعد.

جدول(٢): الأهمية النسبية للصادرات السلعية إلي إجمالي الصادرات في الكويت "%"

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	الصادراتالسلعية مليار دولار	نسبة الصادرات السلعية إلي اجمالي الصادرات %
٢٠٠٠	٢١,٣	١٩,٤	٩١,٢
٢٠٠١	١٧,٩	١٦,٢	٩٠,٥
٢٠٠٢	١٧,٠	١٥,٤	٩٠,٤
٢٠٠٣	٢٤,٩	٢٠,٧	٨٣,٠
٢٠٠٤	٣٣,٨	٢٨,٦	٨٤,٦
٢٠٠٥	٥١,٧	٤٤,٩	٨٦,٨
٢٠٠٦	٦٦,٦	٥٦,٠	٨٤,١
٢٠٠٧	٧٢,٧	٦٢,٧	٨٦,٢
٢٠٠٨	٩٨,٤	٨٧,٥	٨٨,٩
٢٠٠٩	٦٣,٠	٥٤,٠	٨٥,٧
٢٠١٠	٧٧,٠	٧٠,٠	٩٠,٩
٢٠١١	١١٢,٨	١٠٢,١	٩٠,٥
٢٠١٢	١٣٠,١	١١٨,٩	٩١,٤
٢٠١٣	١٢٣,٤	١١٥,١	٩٣,٣
٢٠١٤	١١١,٤	١٠٢,١	٩١,٧
٢٠١٥	٦١,٦	٥٤,١	٨٧,٩
٢٠١٦	٥٢,١	٤٦,٣	٨٨,٨
٢٠١٧	٦١,٨	٥٥,٠	٨٩,٠
٢٠١٨	٧٩,٨	٧١,٩	٩٠,١
متوسط	٦٧,٢	٦٠,٠	٨٨,٧
الحد الادنى	١٧,٠	١٥,٤	٨٣,٠
الحد الأقصي	١٣٠,١	١١٨,٩	٩٣,٣

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٦-٣- الأهمية النسبية للصادرات الخدمية إلي إجمالي الصادرات في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي: أن الصادرات الخدمية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات بنسبة تتراوح من (٦,٧٪- ١٧٪).

جدول(٣): الأهمية النسبية للصادرات الخدمية إلي إجمالي الصادرات في الكويت "%"

السنة	اجمالي الصادرات مليار $	الصادراتالخدمية مليار دولار	نسبة الصادرات الخدمية إلي اجمالي الصادرات %
٢٠٠٠	٢١,٣	١,٩	٨,٨
٢٠٠١	١٧,٩	١,٧	٩,٥
٢٠٠٢	١٧,٠	١,٦	٩,٦
٢٠٠٣	٢٤,٩	٤,٢	١٧,٠
٢٠٠٤	٣٣,٨	٥,٢	١٥,٤
٢٠٠٥	٥١,٧	٦,٨	١٣,٢
٢٠٠٦	٦٦,٦	١٠,٦	١٥,٩
٢٠٠٧	٧٢,٧	١٠,٠	١٣,٨
٢٠٠٨	٩٨,٤	١٠,٩	١١,١
٢٠٠٩	٦٣,٠	٩,٠	١٤,٣
٢٠١٠	٧٧,٠	٧,٠	٩,١
٢٠١١	١١٢,٨	١٠,٧	٩,٥
٢٠١٢	١٣٠,١	١١,٢	٨,٦
٢٠١٣	١٢٣,٤	٨,٣	٦,٧
٢٠١٤	١١١,٤	٩,٣	٨,٣
٢٠١٥	٦١,٦	٧,٥	١٢,١
٢٠١٦	٥٢,١	٥,٨	١١,٢
٢٠١٧	٦١,٨	٦,٨	١١,٠
٢٠١٨	٧٩,٨	٧,٩	٩,٩
متوسط	٦٧,٢	٧,٢	١١,٣
الحد الادنى	١٧,٠	١,٦	٦,٧
الحد الأقصى	١٣٠,١	١١,٢	١٧,٠

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٦-٤- الأهمية النسبية لصادراتالسلع المصنعة إلي الصادراتالسلعية في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي: أن الكويتتعتمد علي صادرات المواد الخام (النفط) أكثر من الصادرات الصناعية، بدليل أن الصادرات الصناعية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات السلعيةفتراوحت من (٣,٢٪-٧,٨٪).

جدول (٤): الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادراتالسلعية في الكويت"%"

السنة	الصادرات السلعية مليار$	صادرات السلعالمصنعة مليار دولار	نسبة صادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية %
٢٠٠٠	١٩,٤	٠,٩	٤,٥
٢٠٠١	١٦,٢	٠,٨	٥,٢
٢٠٠٢	١٥,٤	٠,٩	٥,٦
٢٠٠٣	٢٠,٧	١,٠	٤,٧
٢٠٠٤	٢٨,٦	١,٢	٤,١
٢٠٠٥	٤٤,٩	١,٧	٣,٧
٢٠٠٦	٥٦,٠	١,٨	٣,٢
٢٠٠٧	٦٢,٧	٢,١	٣,٣
٢٠٠٨	٨٧,٥	٢,٨	٣,٢
٢٠٠٩	٥٤,٠	٣,٤	٦,٢
٢٠١٠	٧٠,٠	٤,٦	٦,٦
٢٠١١	١٠٢,١	٤,٧	٤,٦
٢٠١٢	١١٨,٩	٥,٧	٤,٨
٢٠١٣	١١٥,١	٥,٩	٥,١
٢٠١٤	١٠٢,١	٤,٢	٤,١
٢٠١٥	٥٤,١	٣,٣	٦,١
٢٠١٦	٤٦,٣	٢,٧	٥,٨
٢٠١٧	٥٥,٠	٢,٨	٥,١
٢٠١٨	٧١,٩	٥,٦	٧,٨
متوسط	٦٠,٠	٢,٩	٤,٩
الحد الادنى	١٥,٤	٠,٨	٣,٢
الحد الأقصي	١١٨,٩	٥,٩	٧,٨

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٦-٥- الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادراتالسلع المصنعة في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي، ما يلي:

أ- بالنسبة للقيم المطلقة لصادرات التكنولوجيا المتقدمة:

ضآلة قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة، حيث تراوحت من (٠,٠٠٤- ٠,٢٣١) مليار دولار، ومع هذا فهي ترتفع من عام لأخر فبلغت ٠,١٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٠,٢٣١ مليار دولار.

ب- بالنسبة لنسب صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادراتالسلع المصنعة:

تشكل صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادراتالسلع المصنعة نسبة ضئيلة، فتراوحت من (٠,١٪-٤,١٪)، ومع هذا فهي ترتفع من عام لأخر فبلغت ٤٪ في عام ٢٠٠٨، ثم أخذت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٤,١٪.

جدول (٥): الأهمية النسبية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادراتالسلع المصنعة في الكويت "%"

السنة	صادرات السلع المصنعة مليار$	صادرات التكنولوجيا المتقدمة مليار دولار	نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنعة %
٢٠٠٨	٢,٨	٠,١١٣	٤
٢٠٠٩	٣,٤	٠,١١٩	٣,٥
٢٠١٠	٤,٦	٠,١٢٨	٢,٨
٢٠١١	٤,٧	٠,١٣١	٢,٨
٢٠١٢	٥,٧	٠,١٢١	٢,١
٢٠١٣	٥,٩	٠,٠٩٨	١,٦
٢٠١٤	٤,٢	٠,٠٠٦	٠,١
٢٠١٥	٣,٣	٠,٠٠٤	٠,١
٢٠١٦	٢,٧	٠,٠٠٤	٠,١
٢٠١٧	٢,٨	٠,٠٠٥	٠,٢
٢٠١٨	٥,٦	٠,٢٣١	٤,١
متوسط	٢,٩	٠,١	١,٦
الحد الادنى	٠,٨	٠,٠٠٤	٠,١
الحد الأقصي	٥,٩	٠,٢٣١	٤,١

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٦-٦-الأهمية النسبية لقيمة (النفط+الغاز) المنتج لإجماليالصادرات فيالكويت:

جدول (٦): الأهمية النسبية لقيمة (النفط+الغاز) المنتج لإجمالي الصادرات في الكويت"%"

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	صادرات النفط والغاز مليار دولار	نسبة صادرات النفط والغاز إلي الصادرات%
٢٠٠٠	٢١,٣	١٨,٥	٩٥,٢
٢٠٠١	١٧,٩	١٤,٨	٩١,٣
٢٠٠٢	١٧,٠	١٣,٥	٨٧,٨
٢٠٠٣	٢٤,٩	١٩,١	٩٢,٤
٢٠٠٤	٣٣,٨	٢٧,٤	٩٥,٨
٢٠٠٥	٥١,٧	٤٥,٦	٩٤,٩
٢٠٠٦	٦٦,٦	٥٥,٦	٩٩,٣
٢٠٠٧	٧٢,٧	٥٨,٢	٩٢,٨
٢٠٠٨	٩٨,٤	٨٢,١	٩٣,٩
٢٠٠٩	٦٣,٠	٤٠,٣	٧٤,٦
٢٠١٠	٧٧,٠	٥٦,٨	٨١,٢
٢٠١١	١١٢,٨	٩٤,٣	٩٢,٤
٢٠١٢	١٣٠,١	١٠٦,٣	٨٩,٤
٢٠١٣	١٢٣,٤	١٠٠,١	٨٧,٠
٢٠١٤	١١١,٤	٨٨,٢	٨٦,٤
٢٠١٥	٦١,٦	٤٢,٥	٧٨,٥
٢٠١٦	٥٢,١	٣٤,٦	٧٤,٨
٢٠١٧	٦١,٨	٤٤,٢	٨٠,٣

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	صادرات النفط والغاز مليار دولار	نسبة صادرات النفط والغاز إلي الصادرات%
٢٠١٨	٧٩,٨	٥١,٨	٧٢,٠
متوسط	٦٧,٢	٥٢,٢	٨٧,٤
الحد الادنى	١٧,٠	١٣,٥	٧٢,٠
الحد الأقصي	١٣٠,١	١٠٦,٣	٩٩,٣

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن صادرات المواد الخام (النفط والغاز) تشكل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات بنسبة تراوحت من (٧٢٪- ٩٩,٣٪).

٦-٧- مقارنة درجة الإنفتاح الاقتصادي(٢٧) في الكويت:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٧): مقارنة درجة الإنفتاح الاقتصادي في الكويت"%"

السنة	اجمالي الناتج مليار دولار	الصادرات +الواردات مليار دولار	نسبة الإنفتاح الاقتصادي%
٢٠٠٠	٣٧,٧	٣٠,٨	٨١,٨
٢٠٠١	٣٤,٩	٢٨,٦	٨٢,٠
٢٠٠٢	٣٨,١	٢٩,٤	٧٧,١
٢٠٠٣	٤٧,٩	٣٧,٢	٧٧,٦
٢٠٠٤	٥٩,٤	٤٧,٨	٨٠,٥
٢٠٠٥	٨٠,٨	٦٧,٧	٨٣,٧
٢٠٠٦	١٠١,٥	٨٠,٥	٧٩,٣
٢٠٠٧	١١٤,٦	٩٥,٢	٨٣,١
٢٠٠٨	١٤٧,٤	١٢٥,٧	٨٥,٢
٢٠٠٩	١٠٦	٨٥,١	٨٠,٣
٢٠١٠	١١٥,٤	١٠٥,٠	٩١,٠
٢٠١١	١٥٤	١٤٢,٠	٩٢,٢
٢٠١٢	١٧٤,١	١٦٤,٦	٩٤,٦
٢٠١٣	١٧٤,٢	١٦١,٧	٩٢,٨
٢٠١٤	١٦٢,٦	١٥٣,٤	٩٤,٣
٢٠١٥	١١٤,٦	١٠٥,٦	٩٢,٢
٢٠١٦	١٠٩,٤	٩٩,٤	٩٠,٨
٢٠١٧	١٢٠,٧	١١١,٣	٩٢,٢
٢٠١٨	١٤٠,٦	١٣٣,٥	٩٥,٠
متوسط	١٠٧,٠	٩٥,٠	٨٦,٦
ادنى قيمة	٣٤,٩	٢٨,٦	٧٧,١
أقصي قيمة	١٧٤,٢	١٦٤,٦	٩٥,٠

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٢٧)**درجة الانفتاح الاقتصادي** = [(الصادرات+ الواردات) ÷ إجمالي الناتج المحلي] X ١٠٠

يتضح من الجدول السابق: أن نسبة إنفتاح الاقتصاد الكويتي علي العالم الخارجي تزداد من عام لأخر، فبلغت نحو ٨١,٨٪ في عام ٢٠٠٠، ثم واصلت الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٩٥٪ في عام ٢٠١٨.

٦-٨-تطور النمو الاقتصادي والصادرات في الكويت:

ويتضح من الجدول التالي أن هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت، كما تأثر النمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية، كما يلي:

أ- خلال عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والأزمة المالية العالمية:

تراجعت الصادرات من ٩٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلي ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٢,٥٪ عام ٢٠٠٨ إلي (-٧,١)% عام ٢٠٠٩.

ب- خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) وإنهيار أسعار النفط:

تراجعت الصادرات من ١٣٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلي ٥٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وصاحبها تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٦,٦٪ عام ٢٠١٢ إلي ٢,٩٪ عام ٢٠١٦.

جدول (٨): تطور النمو الاقتصادي والصادرات في الكويت

السنة	الصادرات مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%
٢٠٠٠	٢١,٣	٤,٧
٢٠٠١	١٧,٩	٠,٢
٢٠٠٢	١٧,٠	٣
٢٠٠٣	٢٤,٩	١٧,٣
٢٠٠٤	٣٣,٨	١٠,٢
٢٠٠٥	٥١,٧	١٠,٦
٢٠٠٦	٦٦,٦	٧,٥
٢٠٠٧	٧٢,٧	٦
٢٠٠٨	٩٨,٤	٢,٥
٢٠٠٩	٦٣,٠	٧,١-
٢٠١٠	٧٧,٠	٢,٤-
٢٠١١	١١٢,٨	٩,٦
٢٠١٢	١٣٠,١	٦,٦
٢٠١٣	١٢٣,٤	١,١
٢٠١٤	١١١,٤	٠,٥
٢٠١٥	٦١,٦	٠,٦
٢٠١٦	٥٢,١	٢,٩
٢٠١٧	٦١,٨	٤,٧-
٢٠١٨	٧٩,٨	١,٢
متوسط	٦٧,٢	٣,٧
الحد الادنى	١٧,٠	٧,١-
الحد الأقصي	١٣٠,١	١٧,٣

المصدر: الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٧- قياس أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت:

تبين من التحليل الإحصائي أن معادلة الانحدار العام والتي توضح أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الكويت، كالأتي(٢٨):

LnG=0.251 + 0.955 LnF1- 0.039 LnF2+ 0.008 LnF3+ 0.020 LnF4 + 0.003 LnF5

-0.020 LnF6 + 0.017 LnF7- 0.010 LnF8 + 0.019 LnF9+ 0.032 LnF10

T= (5.013)* 76.059)* (8.086)* (0.547)* (1.720)* (0.219)*

(0.994)* (1.383)* (0.691)* (1.443)* (3.111)*

F= 574.9

(0,000)**

R2= 89.9%

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، الأتي:

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت معظم النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الصادرات (F1) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، وجاءت العلاقة طردية أيضاً بين((F2) الصادرات السلعية، و(F3): الصادرات الخدمية، و(F4): صادرات السلع المصنعة، و(F5): صادرات التكنولوجيا المتقدمة، و(F7): درجة الانفتاح الاقتصادي، و(F9):الاستثمار الأجنبي المباشر، و(F10):الاستثمار المحلي)، وجاءت العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين (F8): الواردات.

وجاءت العلاقةعكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين التضخم (F6) ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، وربما يرجع إلي عدم إرتفاع التضخم في الكويت، وفعلاً بالنظر إلي تطور معدل التضخم في الكويت فقد تراجع من ٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلي ٢,١٪ في عام ٢٠١٨، مما أدي إلي زيادة الطلب والاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي.

ب- من الناحية الإحصائية:

جاءت كل قيم (T) للمتغيرات معنوية.

بلغت قيمة (F)= ٥٧٤,٩ وجاءت معنوية أي أن النموذج صالح للتحليل.

جاءت قيمة معامل التحديد (R2)=٨٩,٩٪، أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ٨٩,٩٪ من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي لمتغيرات عشوائية خارج النموذج.

(٢٨)الملحق، ص ص ٩-١٥.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من نتائج البحث صحة الفرض البحثي القائل:

توجد علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت

حيث جاءت العلاقة طردية في مجملها بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، كما يلي:

فجاءت معظم النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الصادرات (F1) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، وطردية أيضاً بين(F2) الصادرات السلعية، و(F3): الصادرات الخدمية، و(F4): صادرات السلع المصنعة، و(F5): صادرات التكنولوجيا المتقدمة، و(F7): درجة الانفتاح الاقتصادي، و(F9):الاستثمار الأجنبي المباشر، و(F10):الاستثمار المحلي)، وجاءت العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين (F8): الواردات.

وجاءت العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين التضخم (F6) ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، لأنه بالفعل بالنظر إلي تطور التضخم في الكويت فقد تراجع من ٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلي ٢,١٪ في عام ٢٠١٨، وهذا يؤدي الي زيادة الطلب والاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

تتمثل أهم هذه التوصيات في الأتي:

١- ضرورة زيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير السلعية، لما لها من أثر ايجابي علي النمو الإقتصادي، كذلك لتنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد علي صادرات المواد الخام.

٣- تركيز الجهود نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية والخدمية، لما لها من تأثير إيجابي في الميزان التجاري.

٤- زيادة فاعلية المؤسسات المخصصة لتطوير وتنمية قطاع الصادرات، حيث يتطلب تركيز جهودها في مجال إعداد الدراسات والسياسات التي تحفز تنمية الصادرات.

٥- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة وتفعيل دور المنشآت المخصصة لدعم الصادرات، حيث يتطلب ذلك التحول نحو النظم الإلكترونية الحديثة لحصول الشركات والمؤسسات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية على الخدمات والدعم الذي يساهم في تطوير الصادرات.

٦- ضرورة الاستقرارالسياسي والاقتصادي (السياسة النقدية والمالية) لأن ذلك سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واللازمة لخطط التنمية المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة والتي ستؤدي إلى وجود صناعات قوية تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.

٨- دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة ،وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا بنفس مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق فيما بعد.

٩- ضرورةالاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنمية الصادرات كالتجربةالكورية والصينية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلى، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٧).
٢. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، ٢٠٠٣).
٣. ساميه سرحان، آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الكويتية، رسالة ماجستير، (الكويت: جامعة فرحات عباس ، ٢٠١١).
٤. سليم بوكزاطة، المنظمة العالمية للتجارة والامكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، رسالة ماجستير، (جامعة الكويت: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٢).
٥. سميرة بوالعام، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية – حالة الكويت، رسالة ماجستير، (جامعة الكويت: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠١).
٦. عبد الحميد محبوب، مجلة الاقتصاد الإسلامى، عدد ١٠٧ ، مايو ١٩٩٠ ، بنك دبى الاسلام.
٧. عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها علي النمو الاقتصادي في الكويت، رسالة ماجستير، (الكويت: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٣).
٨. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩).
٩. عبود زرقين وشوقي جبارى، مشكلة إختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الأول حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية فى الكويت: الواقع والتحديات" ، (الكويت: جامعة حسيبة بن بو على، ١٦، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.
١٠. محمود حامد محمود عبد الرازق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦).
١١. محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي البلدان النامية، (الاسكندرية: دار الجامعات، ١٩٩٣).
١٢. مصطفي بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الكويت: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي ، معهد العلوم االقتصادية والتجارية، ٢٠١١).
١٣. مطهر عبد الملك، الاتفاقية الخاصة بانشاء المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنمية التجارة الدولية، (القاهرة: دار الكتب القانونية،٢٠٠٦).
١٤. مولاى عبدالقادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الكويت، رسالة ماجستير، (جامعة الكويت: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٧).
١٥. وافي الحليس، المنهج الاقتصادى فى التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام، (الرياض: ط٢، ١٩٩٠).
١٦. الوليد ميساوي قسوم، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الكويت مع أخذ الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، (الكويت: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Papanck, Gustav F.," Economic Development Theory" , in Michael Todaro (editor), The Struggle for Economic Development , 1993. Longman Ins, New York.
2. Taylor, Lance," Structuralism Macroeconomics", Basic .Inc ., New York, 1993.
3. Porter M. 2003 b., Competitivenessand Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003. Harvard Business School.
4. Perkins, D.H. et al, "Economics of Development", 5 th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001.
5. Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,New York, Monthly Review, Press, 1997.
6. Meier Gerald and D. Seers (ed.s) ," Pioneers Development ", Oxford University Press,1994.